الصحافة والدولة

تأليف الصحفي العالمي ويكهام ستيد

للأستاذ زين العابدين جمعة
المحامي

(تتمة)

إن أول واجبات الصحافة هو أن تظفر بالأخبار الصحيحة عن ماجريات الأمور في أقرب وقت ممكن . وأن تذيعها على الفور فتصبح وهي بين يدي الجمهور ملكا مشاعاً للأمة . أما رجال السياسة من الوزراء وغيرهم فإنهم يجمعون أخبارهم في غير علانية وبطريقة سرية ويحتفظون في حيطة مضحكة حتى بأخبار اليوم إلى أن تتغلب يقظة الصحافة على حذر السياسة في ميدان النشر . وقوام حياة الصحافة منوط بما يتهيأ لها أن تظفر به في ميدان الإذاعة والنشر . ومهما كان شأن ما يذاع على الناس تحت لوائها فلسوف يصبح جزءاً من ثقافة زمننا وتاريخه . والصحافة وهي تؤدي رسالتها تحتكم كل يوم وإلى الأبد إلى سلطان العقول المتنورة في الرأي العام . وإذا كان لزاماً عليها أن تتعقب سير الحوادث وتسبق الزمن فتنبأ بما سيكون من أمرها ، فقد تبين عليها أن تقف عند مفترق الطريق بين الحاضر والمستقبل وأن تبسط ميدانها ليمتد إلى آفاق العالم

أما واجب السياسي فعلى النقيض من ذلك تماماً ، إذ يحرص على أن يخفي عن عين الرأي العام المعارف التي ينظم بها أعماله ويكون منها آراءه . وهو يحتفظ برأيه في ماجريات الحوادث ، ويتباطأ في الادلاء بها إلى أبعد وقت يتهيأ له لغة السياسة . وهو إذا ما رجح عقله ونبلت أغراضه يجعل نفسه على خدمة المصالح الحقيقية لبلاده ، أو المصالح التي من شأنها أن تؤثر على بلاده تأثيراً مباشراً . وهو لا يخاطر فيتهور في حدسه وتصويره للمستقبل ؛ وهو يركز في سفقاته جماع تلك القوى التي تحاول الصحافة أن تذيع أمرها على العالم . فواجب إحدى القوتين إذن هو أن تفصح وتتكلم ، وواجب الأخرى أن تلازم وتتحرز . وإحداها تبرر منهجها وتزكي صنيعها عن طريق التحليل والجدل ، والأخرى تظفر بسلطانها بكفاية من اليقظة والعمل . وإحداها توجه عنايتها في الغالب من أمرها إلى الحق والمصلحة ، والثانية تتحدث إلى العقل وتخاطب العاطفة . والأولى تحوجها الضرورة إلى الحيطة والاحتراز . أما الثانية فمن ضروراتها أن تكون طليقة حرة

يخلص لنا إذن من هذا التناقض بين النهجين أن ما يلقى على كل من هاتين القوتين من المسئولية هو من التنوع والاختلاف بمثل ما تنوعت أعمالها واختلفت واجباتهما . وليس من غيب أعيب لنا معشر الصحفيين من أن ننكص على أعقابنا فلا نميط اللثام عن وجه الحقيقة لتظهر للناس بذاتها سافرة واضحة . وشأننا من الإفصاح والصدق لا يقل أثراً عما للهواء والنور من شأن في الحياة . فنحن مرتبطون بأن ندلي بالحقيقة كما نلمسها من غير أن نحسب للعواقب حساباً ، وألا ندع الظلم والاضطهاد سبيلاً ينفذان منه أو مأوى يسكنان إليه ويسلمان فيه . بل نناهضهما فور الوقت ونعرضهما على قضاء العالم . . . وإذا ما قام صاحب القلم العام رجل السياسة تقوده إلى أية درجة كانت فإنه على الأقل يقاسمه من تلك الأغراض الشخصية التي تنظم شطراً كبيراً من السياسة الجارية . . . والصحفي حتى لو لم يهلل له حزب أو يظفر كفاحه بالنجاح فيما يوجهه إليه من كسب ولاء أو بسط سلطان ؛ فتلك الآراء التي أذاعها ودافع عنها أو أنشأها إنشاء وابتدعها ابتداعاً — إن صح له مثل هذا التعبير — تسقط من يده في اللحظة التي يكتب لها النصر فيها حيث ينتهي أمرها بأن تأخذ مكانها بين الحقائق المقررة . والمسئولية التي يأخذ الصحفي بنصيبه منها هي في الحق قريبة الشبه بمسئولية رجل الاقتصاد أو الحاماة الذي ليس من شأنه أن يخلق نظاماً يتناسب مع مقتضيات اليوم ، بل شأنه أن يقتفي الحق وأن يصوغه في مبادىء ثابتة تنظم شئون الحياة

تلك كانت المسئولية الملقاة على عاتقنا أقل شأناً من المسئوليات التي يضطلع بها رجال السياسة ؛ إذ تقدر بمقياس يختلف عن مقياس هؤلاء اختلافاً تاماً . قوامه الاستقامة والواجب . . . والصحافة مدينة بواجبها الأول للمصالح العامة التي تمثلها ، ولكن شأنها في ذلك لا يختلف عما لها من شأن وتأثير في قضية الحضارة في العالم أجمع . والصحافة البريطانية — وهي تشغل الآن هذه المكانة الفريدة في نوعها وسلطانها بما بهأها من حرية صحيحة تامة — قد تميزت بميزاتها عبثاً محزناً إذا ما أعوزتها الفطنة لإدراك ما هو لازم للمصلحة العامة في أوربا ولقد

يتفق مع أغراض الساسة أن يلقوا قناعاً على تمثال الحرية . وأن يهمسوا بشيء من ذلك الأسلوب التقليدي الاصطلاحي الذي صبغ صباغة ماكرة لتبرير أخطائهم في الشئون الأجنبية . ذلك الأسلوب الذي أملته مخاوفهم ولم تملِه عقائدهم . ولكنا في سبيل ما نطمع فيه من الإصلاح وما نصبو إليه من التأييد والنجاح نترقب ذلك اليوم الذي تبث فيه الحريات المسلوبة في أوربا من مرقدها وتظفر بنصيبها من الحياة وتهيئ نفسها إلى بلوغ المستوى الذي نأمله ونتعلق به . وعلى أية دعامة — بعد ذلك كله — يحمع ساسة انجلترا أن يلتمسوا القوة والسيادة في وطنهم إذا ما تهددها الضرر والأذى ما لم تكن تلك الدعامة ماثلة فيما يتهيأ للشعب البريطاني من عزعة مبصرة وحزم رشيد في الاضطلاع بالمبادئ التي ينهض على أساسها نظام حكومتنا واستقلالنا ؟ »

وقد لا يكون من الاسراف في التقدير أن يرى رجال الصحافة والسياسة في انجلترا أن من واجبهم اليوم أن يمعنوا النظر في أمر ذلك السؤال الأخير الذي وجهته صحيفة التيمس في عبارة حاسمة لست وثمانين سنة خلت . وما كان ليتهيأ لأشياء كثيرة في أوربا أن تسلك هذا السبيل الموجع الفاجع لو أن قادة الصحف في بريطانيا نطقوا لتلك المبادئ التي بسطتها صحيفة التيمس في ذلك الحين .

وإذ فرغت التيمس من عرض تلك المبادئ في مقالة واحدة من مقالاتها الافتتاحية فقد واصلت من اليوم التالي شرحها وتفصيلها لتبين على ضوئها حقيقة المصير الذي سيقت إليه فرنسا على يد لويس نابليون (تلك الحال التي تتفق الآن في أكثر من دلالة مع ما انتهى إليه الأمر في الشعبين الإيطالي والألماني)

وفي السابع من شهر فبراير عام ١٨٥٢ ، كتبت التيمس ما يأتي :

« إن الغايات التي يجب على الصحيفة المتعلقة بحب وطنها حقاً والمتنورة أن تجعلها قيد النظر هي — كما نعتقد — عين غايات الوزير المتنور المحب لبلاده ؛ ولكن المناهج التي ينهجها الصحفي والوزير في تحقيق هذه الغايات والقيود التي يعملان تحت سلطانها تختلف اختلافاً أصيلاً واسع المدى . فالسياسي في صفوف المعارضة يتعين عليه أن يتكلم كانسان يعد نفسه لمنصب حكومي والسياسي في المنصب الحكومي يرى من واجبه أن يتكلم كانسان أعد للعمل والنضال . والوعود العامة والوثائق الرسمية بالإضافة له أشياء خارجة عن التمحيص والجدل ، إذ هي لديه مجرد مقياس لجس النبض والظفر بالثقة والتأييد . وإذ لا يعنى بتمحيص المشاكل السياسية وتحقيقها عنايته بأن يتولى قيادة الشئون العامة ، فلم يعد لزاماً عليه أن يتقصى الحقيقة كشيء واجب لذاته . أما الصحافة ، فهي من ناحية أخرى لا تشغل منصباً معيناً ، وهي تفصح عما تتصرف إليه من مرامها بوسيلة واحدة هي وسيلة المنطق والحوار والجدل . وإذ كانت غير مقيدة بما تقيدت به السلطتان الإدارية والتنفيذية من الواجبات فقد جاز لها ، بل ووجب عليها أن تخطو بإرادة حرة فوق هام تلك الأبحاث التي يتهيبها رجل السياسة ولا يجترئ على لمسها ... وإذا كان واجب الحكومة أن تعامل الحكومات الأخرى باحترام شكلي وإن خبثت عناصرها واسودت صفحات أعمالها ، فقد كان من حسن حظ الصحافة أنها لم تخضع لمثل هذه القيود ، وأن يتهيأ لها من الأمر — وقد اجتمع الساسة يتبادلون عبارات الود ويشربون نخب المحبة والصداقة — أن تكشف الغطاء عن لب الحقيقة من أمرهم فيبرح الخفاء ، وأن تعلن عن معايب الحاكم ومقاذره وإن له سطوة الحكم وبيده عصا السلطان

فواجب الصحفي على هذا الوضع هو عين واجب المؤرخ ، كلاهما يتقصى الحقيقة ويعلو اعتبارها لديه فوق كل اعتبار . وكلاهما يبذل قصارى جهده في تحقيق ما يعرضه على قرائه . فلا يعرض عليهم ما تنصرف إليه رغبة الحكومة مهما كان شأنها وعظم سلطانها ، بل الحق والحق الصراح . فإذا ما حاولنا إذن أن نخضع الصحفي والسياسي لقيود واحدة ولقواعد واحدة لكان معنى ذلك أن نجمع بين المتناقضين وأن نخلط بين شيئين اختلفا اختلافاً جوهرياً . وهو من الوجهة النظرية من الخطأ وسقم الرأي كشيء لم يسمع به أصلاً وغير متوقع الحصول من الوجهة الفعلية . فالصحافة لا تطمح — كما يقول « اللورد دربي » — في أن تظفر بسلطان الرجل السياسي . ولكنها تحتفظ لنفسها بهذا الاعتبار الذي طاب « اللورد دربي » أن يزعمه لها — ليعلنها بهذا الحكم الاستبدادي الجريء الصادر

عن مزاج دموى — لأمور أكثر احتراماً وأعظم تقديراً من مجرد السلطان الآمر والقوة الناشئة . . . ومع ذلك فنحن عند ما ناقشنا السياسة الفرنسية لم تبدر منا بادرة قبيحة ولم نضرب على تلك النغمة الآثمة التى صاغ بها اللورد دربى خطبته . نحن لم نقل أصلاً إن حكومات فرنسا تعاقبت فى حلقات من اختلاس المنصب واغتصاب السلطان — سواء كان من هذا النوع أو من الآخر — فى المئتين سنة الأخيرة . فنكون إذن قد ناقضنا أنفسنا وقذفنا جيراننا . ونحن لو قررنا أن هذا الأسلوب من اغتصاب السلطان كان فى مظهره أو نوعه نتاج الانتخاب الحر فى الأمة . وأسوأ من ذلك لو أننا قررنا أن تلك السلطة غير المألوفة التى حصل عليها رئيس جمهورية فرنسا قد منحت له عن طريق ما ظهر من إجماع الرأى العام فى فرنسا على اختياره . . . نقول لو أننا قررنا شيئاً من ذلك لكان فى الواقع ما قررنا سبة للشرف الفرنسى وسمرة للقومية الفرنسية .

والحق أن أولئك الذين يقولون مثل تلك الأقوال أو يصدقونها يعاملون فرنسا الأبية الباسلة كما يعاملون جيشاً من العبيد فرض عليه أن يختار عامله المخوف ليضع رأسه تحت أقدامه

* * *

إننا لو وضعنا فى المقال المتقدم اسم «موسوليني» أو « هتلر » بدلاً من « رئيس الجمهورية الفرنسية » لوجدنا أن ما قررته التيمس عام ١٨٥٢ قد صار منطبقاً على تلك الحال التى انتهى إليها أمر الشعبين الإيطالى والألمانى فى هذا الربع الثانى من القرن العشرين . ونحن إذا قارنا بين لغة ما يتولى قيادة بلادنا من هذه الصحف اليومية العريقة فى مناقشتها « للأعمال الطائشة » التى انتهت بذيوع الاستبداد فى الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية بلغة التيمس عام ١٨٥٢ لما انتهت بنا المقارنة إلى ما يشرف صحافة اليوم فى انجلترا أو يطمئننا على الثقة فيها . والغالب إن لم يكن هو الوضع الدائم من أمر أصحاب صحفنا الكبرى ورؤساء تحريرها أنهم قد استحوذ عليهم شيطان نظرية درى القائلة بأنه « إذا صاغ للصحفى أن يطمح فى أن يقاسم السياسى سلطانه فعليه أن يقاسمه أيضاً نصيباً من مسئولياته » وحسبوا سرابها ماء فضلوا السبيل

الم إلا صحيفة أو صحيفتين من كبريات صحفنا اليومية . ولو كانت هذه النظرية مما يجمل الأخذ به أو يصح قبوله لما كان للصحف البريطانية من شفيع فى التمرد على ذلك الطلب الذى بسطه لها الفر هتلر فى شهرى فبراير ومارس من عام ١٩٣٨ القائل بأنه لدوام العلاقات الطيبة بين الحكومتين النازية والبريطانية يلزم الأخيرة أن تبسط سلطانها على الصحافة البريطانية فتمنعها من نشر الأخبار أو الآراء التى لا يرغب فيها عامل ألمانيا . ولقد كان يوسع الصحافة البريطانية على العموم أن تنزل منزلاً كريماً وتشغل مركزاً متيناً يتهيأ لها فيهما أن تأبى فى عزة وأنفة قبول مثل هذه المقترحات التى انطوى عليها طلب الفر هتلر ، وترفضها بالاحتقار اللائق بها لو لم تكن قد ضحت بحريتها فى سبيل ذلك المنطق السقيم الذى أشرك الصحفى فى مسئولية رجل السياسة

إن واجب الصحافة الأول لينصرف نحو الشعب ونحو الشعب فقط ، لا إلى أى وزير أو أية حكومة قد يتهيأ لها أن تشغل المنصب لوقت محدود . وهى لو فكرت أو عملت على خلاف مقتضى هذا الواجب لساقها ذلك إلى أن تقف فى مفترق الطرق حيث تنحدر من أوج الاستقلال والحرية إلى الحضيض من الاستعباد الدكتاتورى

إن ما أصبحنا نواجهه من شأن حيوى يتهدده الخطر ، هو من صميم الفارق المميز بين النظر الحر والنظر الاستبدادى فى الحياة السياسية . والمميز بين الحرية الشخصية للهيئة الجانب ، التى ينعم بها أعضاء مجتمع حر ينظرون إلى « الدولة » باعتبارها مجموعاً كلياً للوظائف الإدارية العامة التى يؤدون لها الوزراء ويهيئون لها الإدارات التنفيذية — وما وراء النظر الاستبدادى الفاشى أو النازى فى الدولة باعتبارها « قوة مطلقة » وغاية فى نفسها ووكالة شبه مقدسة تنعم بها الحكومة التى يخضع ، بل يجب أن يخضع لها المجتمع بجميع أعضائه وأفراده . وما إن تقبل وجهة النظر الاستبدادى فى أمة من الأمم — حتى ولو كان هذا القبول على سبيل اللهو أو العبث — إلا واستتبع ذلك حتماً أن تسترق الصحف استرقاقاً كلياً أو جزئياً ، وعلى النقيض من ذلك يتوفر الضمان الوحيد الأكيد لحرية الصحافة متى نبذت النظر الاستبدادى فى كلياته وجزئياته ، ومتى عملت على تدعيم سلطان